

تأثير حرب إيران على الاقتصاد المصري: 5 أرقام تكشف الحقيقة



الأحد 5 أبريل 2026 12:50 م

أبرز موقع "ذا ميدل إيست إنسايدر" تداعيات الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران بعد أكثر من شهر على اندلاعها، ملقياً بظلال قاتمة على الأوضاع في المنطقة

وقال: "عندما بدأت العمليات العسكرية ضد إيران في يناير 2026، كان السؤال الأول الذي طرحه كل مصري فوراً وعميقاً: "ماذا سيحدث لاقتصادنا؟" كان الخوف حقيقةً ومبرراً - تقع مصر في قلب المنطقة الأكثر تضرراً، حيث تعمل قناة السويس كشريان تجاري عالمي يمر بمحاذاة منطقة الصراع".

وأضاف: "بعد مرور ثلاثة أشهر على الحرب، بدأت الصورة تتضح والمفاجأة؟ الواقع أكثر تعقيداً بكثير مما توقعه المتشائمون والمتفائلون على حد سواء بعض الأرقام كارثية بالفعل، لكن البعض الآخر يكشف عن قدرة مذهلة على التكيف والمرونة لم يتوقعها حتى الاقتصاديين المخضرمين".

وعرض التحليل الشامل القائم على البيانات، خمسة أرقام صادمة قال إنها تُجيب الأثر الحقيقي للحرب الإيرانية على الاقتصاد المصري، مدعومة بالأدلة والبيانات

1- انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة 38%

قناة السويس ليست مجرد ممر مائي، بل هي العصب المالي لمصر في السنوات العادية، تُدرّ القناة أكثر من 9 مليارات دولار سنوياً، ما يجعلها ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية بعد تحويلات العاملين في الخارج يمر عبرها ما يقارب 12% من إجمالي التجارة العالمية، وبالنسبة لميزانية الحكومة المصرية، فهي الفيصل بين سداد الديون والتخلف عن السداد

لكن الحرب على إيران غيرت كل شيء في الربع الأول من عام 2026، انخفضت إيرادات القناة بنسبة 38% على أساس سنوي، لتسجل 1.5 مليار دولار، مقارنة بـ 2.4 مليار دولار في عام 2025.

ويرجع السبب إلى مخاطر الملاحة في البحر الأحمر مع تصاعد الأعمال العدائية المرتبطة بالصراع الإيراني، وتزايد جرأة هجمات الحوثيين من اليمن، وتحسن تسليحها، وتطورها منذ بداية الحرب، مما جعل أكبر شركات الشحن في العالم تتخذ قراراً مدروساً بتغيير مسار سفنها حول طريق رأس الرجاء الصالح

تشمل الشركات الكبرى التي قامت بتغيير مسارها:

شركة ميرسك (أكبر شركة شحن حاويات في العالم) - أعادت توجيهه 85% من أسطولها

شركة MSC - أعادت توجيهه 78% من السفن

سي إي سي جي إم - تم تغيير مسار 70%

هاباج-لويد - تم تغيير مسار 90%

ما الذي تفعله مصر لمواجهة التراجع؟

لم تقف هيئة قناة السويس مكتوفة الأيدي، بل اتخذت إجراءات تشمل:

تخفيضات رسوم العبور: خفضت الهيئة رسوم العبور بنسبة 15-20% لفئات معينة من السفن لتحفيز الاستخدام المستمر للقناة

باقات التأمين المدعومة: بالتعاون مع شركات التأمين الدولية، تقدم مصر الآن تغطية مدعومة لمخاطر الحرب للسفن العابرة - مما يقلل من أحد أهم عوامل الردع المتعلقة بالتكاليف

تعزيز الحماية العسكرية: قامت البحرية المصرية بتوسيع عملياتها لحماية البحر الأحمر بالتنسيق مع التحالف الدولي، حيث أنشأت ممرات آمنة للسفن التي تقترب من القناة

لكن الحقيقة المؤلمة أن هذه الإجراءات لم تُعد سوى جزء ضئيل من حركة الملاحة المفقودة وطالما استمرت الحرب وبقي البحر الأحمر منطقة نزاع، ستظل الإيرادات تحت ضغط شديد إن مصير القناة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدة الحرب، ولا أحد يستطيع التنبؤ بموعد انتهائها

الأثر على الميزانية

إذا استمر التراجع بهذا المعدل حتى عام 2026، ستخسر مصر ما يقرب من 3.5 مليار دولار من عائدات القناة مقارنة بعام 2025. ويمثل هذا المبلغ حوالي 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي - أو ما يكفي لتمويل 70 ألف وحدة سكنية اجتماعية أو دفع رواتب 500 ألف موظف حكومي لمدة عام كامل

2- ارتفاع أسعار الوقود بنسبة 17%

في مارس 2026، أعلنت لجنة تسعير المنتجات البترولية عن الزيادة الثالثة في أسعار الوقود خلال عام واحد، بنسبة 17%. وشكلت الزيادة بالنسبة لسكان يعانون أصلاً من ضغوط سنوات من الإصلاح الاقتصادي وتخفيض قيمة العملة، ضربة أخرى لميزانيات الأسر

لماذا رفعت الحكومة الأسعار؟

السبب المباشر هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية فمع اندلاع الحرب الإيرانية، قفز سعر خام برنت إلى ما يزيد عن 130 دولاراً للبرميل في يناير، واستقر في نطاق 115-125 دولاراً للبرميل خلال شهري فبراير ومارس وكان لهذا الأمر أثر مدمر على مصر، التي تستورد أكثر من 30% من احتياجاتها النفطية، وكانت قد خصصت ميزانية للنفط بسعر يتراوح بين 80 و85 دولاراً للبرميل

واجهت الحكومة معضلة لا حل لها: إما تحمل فرق التكلفة وزيادة عجز الموازنة بمقدار 150 مليار جنيه مصري إضافية، أو تحميل المستهلكين التكاليف وتحمل التبعات السياسية وبموجب شروط برنامج صندوق النقد الدولي التي تنص صراحةً على خفض دعم الوقود، اختارت الحكومة الخيار الثاني - وهو الخيار نفسه الذي كانت ستتخذة على أي حال، لولا أن إطار صندوق النقد الدولي وفر لها غطاءً سياسياً

التأثير المتتالي على أسعار المستهلك

ارتفاع أسعار الوقود بنسبة 17% لا يعني فقط دفع المزيد عند محطات الوقود، بل يمتد تأثيره ليشمل جميع سلاسل التوريد في الاقتصاد

المواصلات العامة: 10-15% ارتفاع تكاليف تشغيل الحافلات والحافلات الصغيرة

خدمة توصيل الطعام: 12-18% رسوم توصيل أعلى على أوبر وطلبات

منتجات طازجة: 8-12% ارتفاع تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق

الخبز والمخابز: 5-8% ارتفاع تكاليف تشغيل الأفران

مواد البناء: 10-15% ارتفاع تكاليف نقل الأسمت والصلب

بلغ معدل التضخم الرسمي في مصر 19.4% في مارس 2026، إلا أن التضخم "الحقيقي" الذي يعاني منه المستهلكون في المتاجر الكبرى والصيدليات أعلى بكثير ويقدر الاقتصاديون أن التضخم الفعلي في أسعار المواد الغذائية تجاوز 28%، حيث ارتفعت أسعار المواد الأساسية كاللحوم والدواجن بنسبة تتراوح بين 15 و20%، وزيوت الطهي بنسبة 12%، ومنتجات الألبان بنسبة 10%.

3- تراجع السياحة بنسبة 12%

عندما بدأت الحرب، توقع العديد من المحللين انهيار السياحة المصرية بنسبة تتراوح بين 30 و40%، على غرار ما حدث بعد ثورة 2011، وعقب كارثة الطائرة الروسية فوق سيناء عام 2015. لكن الأرقام الفعلية فاجأت الجميع

وفي الربع الأول من عام 2026، وصل عدد السياح إلى 3.35 مليون، مقارنة بـ 3.8 مليون في العام الماضي، وهو ما يعني تراجعًا بنسبة 12%. وبلغت العائدات 3.9 مليار دولار مقارنة بـ 4.2 مليار دولار، بنسبة تراجع بلغت 7%.

سيُختبر الوضع الحقيقي في صيف 2026 مع بداية موسم السياحة الرئيسي، فإذا استمرت الحرب، قد تشهد السياحة الأوروبية (التي تمثل 60% من إجمالي الوافدين) انخفاضًا إضافيًا، ولكن إذا ارتفعت السياحة الخليجية والعربية بما يكفي للتعويض، فقد تتمكن مصر من تجاوز أزمة سياحية شاملة، وتشير بيانات حجوزات الصيف من Booking.com و Expedia حاليًا إلى انخفاض بنسبة 15% مقارنةً بعام 2025، وهو أمر مثير للقلق ولكنه ليس كارثيًا

4- التحويلات المالية من دول الخليج تفقر بنسبة 23%

تُعدّ التحويلات المالية من المصريين العاملين في الخارج، وبخاصة في دول الخليج، أكبر مصدر منفرد للعملة الأجنبية لمصر، متجاوزةً عائدات قناة السويس والسياحة في عام 2025، بلغ إجمالي التحويلات 32 مليار دولار أمريكي، وفي الربع الأول من عام 2026، ارتفعت إلى 10.1 مليار دولار بنسبة 23%، مقارنةً بـ 8.2 مليار دولار في العام السابق

لماذا ارتفعت التحويلات المالية رغم الحرب؟

كانت أسعار النفط التي تجاوزت 120 دولارًا للبرميل كارثية على مصر المستوردة للنفط، لكنها كانت بمثابة طفرة هائلة لدول الخليج المصدرة للنفط، وتتوقع السعودية والإمارات والكويت وقطر تحقيق عائدات نفطية قياسية في عام 2026. وتُضخ هذه الأموال في الاقتصاد المحلي من خلال مشاريع البنية التحتية، والإنفاق الحكومي، وتوسع القطاع الخاص، والأهم من ذلك، التوظيف

والنتيجة المباشرة: توفير المزيد من فرص العمل للعمال المصريين في دول الخليج، ورفع أجور العاملين هناك، وتشير بيانات وزارة القوى العاملة المصرية إلى ارتفاع عقود العمل الجديدة للمصريين في دول الخليج بنسبة 18% خلال الربع الأول من عام 2026. وتشهد مشاريع البناء ازدهارًا ملحوظًا، حيث تتسارع وتيرة مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، مثل مشروع نيوم، ومشروع البحر الأحمر، وموسم الرياض، بفضل التمويل الحكومي الوفير

وهذا يعني أن الحرب مع إيران - بشكل غير مباشر - زادت من دخل الأسر المصرية عبر التحويلات المالية، إنها أكبر مفارقة اقتصادية لهذه الأزمة، وهي مفارقة حقيقية ولملموسة

الأثر على الاقتصاد المصري

أدى ارتفاع التحويلات المالية بنسبة 23% إلى دخول إضافي قدره 1.9 مليار دولار إلى مصر في الربع الأول وحده، وهذا يعوض أكثر من نصف خسائر قناة السويس، ويدعم الطلب المحلي والإنفاق الاستهلاكي، ويزود البنك المركزي بالدولارات، مما يساعد على دعم سعر الصرف، ويساهم في رفع مستوى معيشة ملايين العائلات التي تعتمد على التحويلات المالية من دول الخليج، ويخلق أثرًا مضاعفًا في الاقتصادات المحلية حيث تنفق الأسر الأموال على السكن والتعليم والسلع الاستهلاكية

5- الدولار يساوي: 54 جنيهًا

لو سألت أي خبير اقتصادي في يناير 2026 عن مصير الجنيه المصري خلال حرب إقليمية كبرى، لكانت الإجابة السائدة: "سينهار". وتوقع العديد من المحللين أن يصل سعر الدولار إلى 65-70 جنيهًا مصريًا بحلول أبريل، بل إن بعض التوقعات المتطرفة وصلت إلى 80 جنيهًا

تحدى الجنيه كل التوقعات، فقد ظل مستقرًا عند حوالي 54 جنيهًا للدولار الواحد، مع تقلبات تقل عن 2% على مدى ثلاثة أشهر من الحرب

ما الذي يحمي الجنيه المصري؟

1. حزمة الدعم الإماراتية السعودية (35 مليار دولار)

في فبراير 2026، أعلنت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عن حزمة دعم مشتركة لمصر بقيمة 35 مليار دولار، تشمل ودائع في البنك المركزي، واستثمارات مباشرة، وخطوط ائتمان لاستيراد النفط، تُعدّ هذه الحزمة بمثابة "خط الدفاع الأول" للجنيه المصري، وتعكس حسابات استراتيجية واضحة: فمصر، التي يبلغ عدد سكانها 110 ملايين نسمة، دولة كبيرة وهامة للغاية بحيث لا يمكن السماح بانهارها من شأن الانهيار الاقتصادي المصري أن يحدث أزمة أمنية وإنسانية تُزعزع استقرار المنطقة بأسرها

2. برنامج صندوق النقد الدولي

أنجزت المراجعة الرابعة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر بنجاح في مارس 2026، حيث تم صرف شريحة بقيمة 1.2 مليار دولار] وإلى جانب التمويل نفسه، يوفر البرنامج "شهادة ثقة" دولية تُسهم في جذب الاستثمارات والتمويل الأجنبي بأسعار معقولة]

3. ارتفاع التحويلات المالية

قفزت التحويلات المالية بنسبة 23% - وباعتبارها أكبر مصدر للدولار في مصر، فإن هذا التدفق المستمر يوفر دعمًا طبيعيًا للعملة لا يعتمد على التدخل الحكومي أو المساعدات الخارجية]

4. أسعار فائدة مرتفعة للغاية

يجعل سعر الفائدة المرجعي للبنك المركزي البالغ 27.25% الجنيه المصري من بين العملات الأعلى عائدًا في العالم] ويجذب هذا تدفقات "تجارة الفائدة"، حيث يفترض المستثمرون الدوليون بعملة منخفضة العائد (مثل الين الياباني والفرنك السويسري) ويستثمرون في سندات الخزانة المصرية للاستفادة من فرق العائد] ويدعم هذا التدفق الرأسمالي الوارد قيمة الجنيه]

<https://themiddleeastinsider.com/2026/04/04/iran-war-impact-egypt-economy-5-numbers-2026/?lang=en>